

الرسائل التسع

[149] حيث عرف أن العلة في الحد كونه زانيا ، وقد يفهم التعميم بالقرينة كما قررناه أولا. الثاني: أن نقول: أجمع المسلمون أن كل ما صدق عليه أنه ربا يجب أن يكون حراما ، وقد صدق على هذا كونه ربا ، فيجب أن يكون حراما . ولا يقال: الربا اسم شرعي فيرجع بيانه إلى الشرع ، وقد روي أن الربا بيع الدرهم بدرهمين (37) ، وفي رواية بيع المكيل والموزون متفاضلا (38) . لانا نمنع ذلك ، بل هو اسم للزيادة من غير عوض لغة وشرعا ، فإن الاصل عدم النقل . والتفسير الاول متروك إجماعا إذ لا يشترط في التحريم بيع المثل بمثليه . والتفسير الثاني يختص البيع ، لان القرض يحرم فيه اشتراط الزيادة وإن لم يكن مكيلا ولا موزونا ، كبيعة ببيعتين . أو ثوب بثوبين ، وتحريم الزيادة لا يشترط فيه أن يكون من جنس المزيد . الوجه الثاني: ما رواه يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يسلم في مبيع عشرين دينارا ويقرض صاحب السلم عشرة دنانير أو عشرين دينارا قال: لا يصح إذا كان قرضا يجر المنفعة (39) . لا يقال: إذا تبايعا على المنفعة لم تكن المنفعة مجرورة بالقرض . قلنا: البيع مجرور بالقرض الجار للمنفعة ، فيكون القرض جارا لهما ، أحدهما بالاصل ، _____ (37) الوسائل 12 / 434 الفقيه 3 / 176 طبع النجف والتهذيب 7 / 18 الاستبصار 3 / 72: قال عمر بن يزيد: قلت لابي عبد الله (عليه السلام): وما الربا؟ قال دراهم بدراهم مثلين بمثل وحنطة بحنطة مثلين بمثل. (38) في الوسائل 12 / 434 نقلا عن الكتب الاربعة عن الصادق عليه السلام: لا يكون الربا إلا فيما يكال أو يوزن. (39) الوسائل 13 / 105 / التهذيب 6 / 204 والاستبصار 3 / 10 وفيهما: " لا يصلح " مكان " لا يصح " . _____